

تطبيق خطة العمل المكونة من 10 نقاط



© UNHCR / J. Jeong

إيجاد الحلول للاجئين

المحتويات

178	مقدمة
179	تفعيل حلول للاجئين: اقتراحات لأصحاب المصلحة والدعم الذي يمكن أن تقدمه مفوضية الأمم المتحدة للشركاء
182	7.1 الحلول الشاملة
182	التقدم المحرز من أجل إيجاد حلول شاملة الأبعاد
183	7.2 سبل توفير الحماية والتوصل لحلول
183	سبل توفير الحماية الشاملة للاجئين
184	7.2.1 العودة الطوعية
185	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: أمثلة على العودة الطوعية للاجئين
186	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: نموذج عن الاتفاق ثلاثي الأطراف بشأن العودة الطوعية
186	7.2.2 الإندماج المحلي
187	البرازيل: تعزيز الإندماج المحلي مع التركيز على سبل العيش
189	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: أمثلة عن مشاريع كسب العيش
189	تنويع الدخل الزراعي في أوغندا
190	تعزيز سبل العيش المستدامة الموجهة نحو السوق بمنطقة غوري التشادية
190	مشروع الإنتاج الزراعي السقوي في إثيوبيا
190	النهج التدريجي: الوصول إلى الأسر التي تعيش في فقر شديد في بوركينافاسو
191	7.2.3 إعادة التوطين
192	مصر: إعادة التوطين كأداة حماية لضحايا الاتجار بالبشر
194	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تعزيز جهود تقاسم المسؤولية عن طريق المجموعة الأساسية لأصدقاء سوريا
195	7.2.4 سبل توفير الحماية والتوصل للحلول
196	البرازيل: 7.2.4 سبل توفير الحماية والتوصل للحلول

تبدو احتمالية التوصل لحلول مستدامة وشاملة لاحتياجات الحماية قد أصبحت بعيدة المنال بشكل متزايد لعدد كبير من اللاجئين. فالكثير منهم يحتاجون إلى الحماية الدولية ويسعون إلى توفير مستقبل آمن لعائلاتهم و ليجأون إلى تنقلات خطيرة ينشأ عنها مخاطر بالغة من شأنها تهديد حياتهم.

يعتبر دعم الدول في إيجاد حلول من شأنها تمكين اللاجئين من الوصول إلى الحماية الدولية و للعيش بكرامة و سلام مكونا جوهريا من مكونات عمل عمل المفوضية.

تتحقق الحلول المقدمة للأشخاص المعنيين بالنسبة للمفوضية على أرض الواقع عندما يتمتعون بحقوقهم بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الوطنية على نحو مستمر وقانوني على غرار المواطنين. وتسعى المفوضية للتوصل إلى الحلول من خلال تلبية احتياجات تلك الحلول وكذلك احتياجات توفير الحماية منذ بداية حالة النزوح. ينأى النهج التدريجي للتوصل للحلول عن التركيز على الحلول الثلاثة التقليدية المستدامة المتمثلة في إعادة الطوعية إلى الوطن والاندماج المحلي وإعادة التوطين، ليرمي إلى وضع نهج شامل للسعي لحلول من خلال مسارات مختلفة على غرار الحلول المستخدمة لتسهيل التنقل الدولي من أجل التعليم والعمل وجمع شمل الأسرة. فأينما توصل اللاجئون لحلول، فإنهم يحتاجون إلى الاندماج أو إعادة الاندماج في المجتمع. و يتطلب ذلك أن يتم إدراجهم في الخدمات والأنظمة الوطنية كتلك التي تخص التسجيل المدني والتعليم والعدالة والرعاية الصحية، وكذلك بناء روابط اجتماعية وثقافية. إذ يعتمد تحقيق حلول شاملة ومستدامة بشكل أكبر على زيادة التعاون الدولي وحصول اللاجئين على الحماية والحلول، وذلك من خلال الاندماج والتمتع بقدر أكبر من الحقوق مقارنة بأواطنهم الأصلية وأيضًا من خلال التوسع المتوقع في الوقت المناسب لإعادة التوطين وإتاحة السبل التكميلية.

تقدم المسارات التكميلية للاجئين نطاقا واسعا من الآليات المتعلقة بكيفية الوصول إلى الحماية و إيجاد الحلول. إذ تساعد المسارات التكميلية للاجئين في الوصول إلى سبل آمنة ومنظمة لتوفير الحماية والحلول من خلال فرص العمل والدراسة ولم شمل الأسرة.

ارتبطت الحلول الدائمة بصورة تقليدية بمسار وحيد للتسوية الدائمة، سواء في البلد المضيف أو بلد ثالث أو بلد المنشأ. ومع ذلك، ففي ظل تزايد الترابط بين حماية اللاجئين والهجرة الدولية، يستخدم بعض اللاجئين أو اللاجئين السابقين بدائل مؤقتة أو دائمة كنقاط انطلاق لخيارات حماية أكثر دوامًا. وقد يتم النظر في مثل هذه الاحتمالات على وجه الخصوص عندما لا يكون بمقدور اللاجئين إعالة أنفسهم في البلد المضيف، ولكن يمكنهم فرص العمل وغيره من الفرص الأخرى في بلدان ثالثة - سواء في المنطقة المجاورة المباشرة أو خارجها. كما تُستخدم خطط التنقل لزيادة مساحة الحماية للاجئين في الدول التي ليست طرفًا في اتفاقية عام 1951، أو حيث تنص الاتفاقات الإقليمية على التمتع بقدر أكبر من الحقوق مقارنةً بتلك المنصوص عليها بموجب حماية اللاجئين.

لا يعني استخدام مثل هذه البرامج تنازل اللاجئين عن حاجتهم للحماية الدولية؛ ففي حقيقة الأمر، لا يزال يتحتم على البلدان المضيئة ضمان وجود شبكات أمان لمنع الإعادة القسرية للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية، بالرغم من تأهلهم للحصول على بروتوكولات دخول وإقامة أخرى.

تكثف المفوضية جهودها الرامية إلى تحقيق إستراتيجيات حلول شاملة، لأن الحلول الدائمة التقليدية الثلاثة لتزال أمرا بعيد المنال بالنسبة للعديد من الأشخاص. ويتم اختبار إستراتيجيات الحلول متعددة الشركاء والسنوات على المستوى الميداني كما يتم الالتزام بتوفير الأموال لدعم الحلول الشاملة على المدى بعيد بالتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء. كما تقوم المفوضية بزيادة استجابتها لأزمات اللاجئين والبحث عن حلول لبرامج التنمية. تُعتبر الشراكات الوثيقة مع حكومات الدول المضيئة والأطراف الفاعلة في المجال الإنمائي حاسمة في حل المواقف الراهنة ومنع أزمات النزح من أن تصبح حالات طويلة الأمد.

تفعيل حلول للاجئين: اقتراحات لأصحاب المصلحة والدعم الذي يمكن أن تقدمه مفوضية الأمم المتحدة للشركاء



تقراحات لأصحاب المصلحة

- ← وضع إستراتيجيات حلول وحماية متعددة السنوات ومتعددة الشركاء بطريقة مشتركة والاتفاق عليها، يكون من شأنها تحديد رؤية طويلة الأجل وكذلك التغييرات اللازمة لتحقيق ذلك.
- ← اعتماد نهج تدريجي لإيجاد حلول شاملة ودائمة للاجئين وغيرهم ممن هم بحاجة إلى الحماية الدولية؛ والتركيز منذ بداية كل استجابة على إدخال اللاجئين في النظم الوطنية لتحسين بيئة الحماية والحلول على أن تكون التحسينات تدريجية في سياق التمتع بالحقوق ومستوى الاعتماد على الذات.
- ← التأكد من معالجة الإستراتيجيات للأبعاد القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمدنية والسياسية للحل، وذلك من أجل تعزيز استدامة المسار المعتمد.
- ← تحت قيادة الدول والجهات الفاعلة الوطنية الأخرى وبالشراكة مع شركاء آخرين:
- ← الاضطلاع بأنشطة لتسهيل العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الاندماج المستدام حيثما يكون ذلك مناسباً، بالتعاون مع شركاء آخرين، وكذلك الرصد والإبلاغ لمرحلة ما بعد العودة.
- ← البحث عن خيارات الاندماج المحلية على غرار طلب البقاء والتجنس لمجموعات معينة، وضمان دعم الأبعاد الأخرى للحلول الشاملة.
- ← البحث عن خيارات إعادة التوطين والحصص لمجموعات محددة، والاستخدام الإستراتيجي لإعادة التوطين وتنسيق احتياجات إعادة التوطين بهدف تبني نهج على نطاق المنطقة أو الوضع.
- ← البحث عن فرص توسيع أو إنشاء سبل تكميلية للحماية والحلول، سواء داخل المنطقة أو خارجها.



دعم الذي يمكن أن تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للشركاء

ودة الطوعية إلى الوطن

- ← التأكد من وصول اللاجئين إلى المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب بشأن الوضع في البلد الأصلي.
- ← التفاوض من أجل إبرام اتفاق ثلاثي مع بلد اللجوء والبلد الأصلي والمفوضية بما يتناسب مع نُهج العودة الطوعية.
- ← التأكد من اشتغال كل عملية إعادة ميسرة أو مدعومة على آليات قوية للتحقق من الطوعية ومن توعية اللاجئين بحقوقهم في الانتظار إلى أن يتبدد لديهم الخوف من العودة ومن التزام الحكومة والمفوضية لقرارهم بذلك.
- ← ودعم الزيارات "الاستكشافية" "الإبلاغية" لتسهيل عملية الإعادة إلى الوطن.
- ← مراقبة عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة الاندماج.
- ← تعزيز المساعدة الإنمائية ودوام عملية إعادة الاندماج.

اندماج المحلي

- ← تقديم المشورة للحكومات بشأن آثار النزوح طويلة الأمد والمناداة بمزايا اندماج السكان اللاجئين في المجتمعات المضيفة.
- ← البحث والتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية حول استخدام أو تغيير القوانين والسياسات والبرامج التي يمكن أن تدعم الاندماج المحلي، سواء من خلال التجنس أو من خلال ترتيبات الإقامة المؤقتة طويلة الأجل.
- ← تعزيز الحوار بين دول اللجوء لمشاركة الممارسات الجيدة بشأن الاندماج.
- ← العمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين ذوي الصلة لضمان اندماج اللاجئين في مخططات التمويل وتوفير العمالة القائمة أو الناشئة ومبادرات التعبئة المجتمعية والتدريب المهني، وكذلك في تقديم خدمات مثل التسجيل المدني والتعليم والاعتراف بحقوق الملكية والرعاية الصحية.

إعادة التوطين

- ← تنسيق احتياجات إعادة التوطين، وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة ذات الصلة.
- ← تطوير معايير إعادة التوطين وتحديد المرشحين لإعادة التوطين.
- ← تعزيز إعادة التوطين مقرونًا بالحلول الدائمة الأخرى.
- ← ممارسة الضغط من أجل فرص إعادة التوطين، بما في ذلك زيادة الحصص وتنوع التقبل وإدخال معايير اختيار أكثر مرونة وزيادة عدد اتفاقيات بلدان إعادة التوطين.
- ← الاضطلاع بإعادة التوطين لأسباب طارئة، بما في ذلك عن طريق مراكز إعادة التوطين في حالات الطوارئ.

السبل التكميلية لتوفير الحماية والتوصل لحلول

- ← إجراء تحليل للمسارات القائمة التي يستخدمها اللاجئون بالفعل لتحقيق الحماية والحلول على المدى القصير أو البعيد وتحديد الفرص المحتملة وطرق التصدي للحواجز.
- ← تعزيز التعاون مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المنخرطين في قضايا العمل، بما في ذلك المجموعات المهنية ومجموعات أرباب العمل، لاستكشاف خيارات هجرة اليد العاملة للاجئين وزيادة استخدامهم لتدابير السلامة.
- ← بناء برامج لدعم استخدام السبل والمساعدة في التصدي لحواجزها.
- ← دعم نمو الشبكات الدولية والإقليمية التي تعزز من استخدام اللاجئين للسبل التكميلية وتتيحه لهم. مواصلة زيادة الوعي بشأن احتياجات الحماية الخاصة وحقوق اللاجئين وفي نفس الوقت توفير الوصول للسبل التكميلية.

7.1

الحلول الشاملة

تعمل المفوضية مع الشركاء لتحسين تمتع الأشخاص بالحقوق بموجب ولاية المفوضية من خلال النزوح والتحرك تدريجيًا نحو الحلول المستدامة الشاملة. ويستلزم النهج التقدمي إحراز تقدم نحو التمتع بقدر أكبر بالحقوق حتى يتم التوصل إلى حل دائم شامل.

يتيح وضع حل دائم شامل للاجئين أو الشخص عديم الجنسية التمتع بجميع حقوقه بنفس قدر تمتع المواطنين. إذ تمتاز الحلول الشاملة بأبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ومدنية التي يجب اعتماد كل حل منها من أجل استدامة الحل.

تستغرق الحلول الشاملة وقتًا، وينخرط فيها العديد من الشركاء، غير أن أساسها يقوم على ربط جميع أبعادها ببعضها البعض. وينصح بأن تتعاون جميع العمليات مع الشركاء لوضع إستراتيجيات حلول وحماية متعددة الأطراف والسنوات والاتفاق عليها من شأنها تحديد رؤية طويلة الأجل وكذلك التغييرات اللازمة لتحقيقها.

التقدم المحرز نحو التوصل لحل في كل بعد من الأبعاد

يترجم ما يلي العملية التي يتم من خلالها قياس التقدم نحو الحلول الشاملة:

البعد القانوني

هو العملية التي يكون بمقتضاها الأشخاص تحت ولاية المفوضية قادرين على التمتع بنطاق واسع بشكل تدريجي من الحقوق والاستحقاقات. ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى الحصول على حقوق الإقامة الدائمة وحياسة الجنسية في بلد اللجوء في نهاية المطاف. وتشمل المؤشرات الحق في العمل وحرية الحركة؛ إصدار وثائق السفر وتصاريح الإقامة وتصاريح العمل؛ والإقامة الدائمة أو المواطنة الموثقة.

البعد الاقتصادي

هو العملية التي بمقتضاها يكون الأشخاص تحت ولاية المفوضية قادرين على المشاركة في قوة العمل المحلية من خلال الوظائف أو العمل الحر، بما يتناسب مع مهاراتهم، و/أو الحصول على معيار للاكتفاء الذاتي المشابه لسكان البلد المضيف. تشمل المؤشرات الوصول إلى الأرض، والحصول على التمويل أو الائتمان والتدريب على كسب الرزق والوصول إلى التراخيص المهنية و/أو تصاريح العمل.

البعد الاجتماعي/الثقافي

هو العملية التي بمقتضاها يُقبل الأشخاص تحت ولاية المفوضية من قِبل المجتمع المضيف والدولة للاندماج في المجتمع دون خوف من التمييز أو التخويف أو القمع، ويكونون قادرين على إقامة صلات وروابط اجتماعية والحفاظ عليها داخل المجتمع المضيف، والمشاركة بشكل كامل في الحياة الاجتماعية والثقافية. تشمل المؤشرات الزواج المختلط وإنشاء أعمال مشتركة والوصول إلى المراكز المجتمعية وتمثيل الإثنية أو المجموعة العرقية/اللغوية في وسائل الإعلام الوطنية والمجتمع المدني.

البعد المدني/السياسي

هو العملية التي بمقتضاها يكون الأشخاص تحت ولاية المفوضية قادرين على نحو متزايد على المشاركة في المجتمع المدني، بما في ذلك الحوكمة المجتمعية والحكومة المحلية والمركزية وكذلك من خلال عمليات الانتخاب والعملية التشارورية العامة.

سبل توفير الحماية والتوصل للحلول

يتم تصميم السبل الإنسانية، مثل إعادة التوطين وغيرها من برامج القبول الإنساني، خاصة برامج الرعاية الخاصة للأفراد في المساعدات الإنسانية وبعض التأشيرات الإنسانية الخاصة والإخلاء الطبي، لتوفير الحماية والحلول للاجئين المعرضين للخطر.

يمكن أن تقلل السبل التكميلية من حاجة اللاجئين إلى تحركات النزوح الخطرة وغير النظامية. فمن شأن فتح سبل أنظمة أكثر أن يسمح للاجئين باستخدام وسائل آمنة ومتوقعة لمتابعة توصلهم لحلول لاحتياجات الحماية الخاصة بهم. وبالتالي يمكن أن للسبل التكميلية أن توفر للاجئين مجموعة واسعة من آليات - الدراسة أو العمل أو لم شمل الأسرة - يمكنهم من خلالها توفير الحماية والحلول.

و يمكن أن تتجسد السبل التكميلية في سلسلة أو مجموعة من مخططات التنقل أو الخيارات التي يمكن إتاحتها للاجئين، بما في ذلك من خلال إزالة الحواجز الإدارية وغيرها، حتى يتمكنوا من الوصول إلى حل دائم. ويمكن للاجئين البدء في السبل التكميلية بشكل مستقل. إذ أنها تستند، حسب تعريفها، على آليات الدول.

سبل توفير الحماية الشاملة للاجئين

سيساعد التحليل الكامل للفرص والتحديات في تحديد سبل للوصول إلى حلول قانونية نهائية. يمكن للسبل أن تشمل ما يلي:

- العودة إلى الوطن أو العودة إلى البلد والمنطقة الأصلية أو الجنسية؛
- الإقامة في منطقة جديدة في الموطن الأصلي، بما في ذلك الإقامة القانونية وحقوق التصويت وما إلى ذلك؛
- الحصول على جواز سفر وطني كجزء من عملية الإنهاء ومنح تأشيرة الإقامة الدائمة في بلد لجوء سابق؛ و
- الحصول على الجنسية في بلد جديد، بما في ذلك:
 - ← بلد اللجوء؛
 - ← بلد إعادة التوطين؛
 - ← البلد الذي يهاجر إليه الشخص (إقليمياً أو بعيداً خارج الوطن)، مع الاحتفاظ بحماية اللاجئين كجزء من برنامج إنساني؛
 - ← البلد التي تقدم فرصاً لهجرة ذوي المهارات يكون اللاجئون أو المشردون داخلياً أو الأشخاص عديمو الجنسية مؤهلين لها؛
 - ← البلد التي تقدم هجرة لم شمل الأسر؛ أو
 - ← البلد التي تقدم فرصاً تعليمية يمكن أن تؤدي إلى الإقامة الدائمة ثم إلى التجنس.

تُعتبر الأمثلة العملية الواردة في هذا الفصل بمثابة عينة صغيرة من العديد من المبادرات القائمة حول طرح حلول للاجئين. ونظرًا لوجود مجموعة من المنشورات المتاحة بالفعل بشأن هذه القضية، فإن هذه الأقسام موجزة وقد تم تحديد الإحالات المرجعية للموارد التي يمكن الحصول منها على توجيهات إضافية. كما تتصل بعض من الأمثلة الواردة في الفصل 9، والتي تركز على عودة غير اللاجئين، بهذا الفصل ويمكن أن تعرض المزيد من التوجيهات.



أسرة لاجئة إيفوارية تستعد لاستقلال شاحنة ستنقلها إلى الكوت ديفوار. من بين 38000 لاجئ إيفواري يعيشون في معسكرات اللاجئين الثلاثة في ليبيريا، أعرب 11000 عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم على الفور.
حقوق الطبع والنشر © محفوظة لصالح المفوضية/د. دياز / ديسمبر 2015

7.2.1 العودة الطوعية إلى الوطن

تتطلب العودة الطوعية للاجئين تدابير مناسبة لضمان طوعية أي اختيار يُقدم عليه اللاجئ، ما يعني أن تكون قراراته بشأن العودة حرة ومستنيرة. و يهدف دعم العودة الطوعية الآمنة والكريمة للاجئين إلى ظروف الأمن البدني والقانوني والمادي مع استعادة الحماية الوطنية الكاملة باعتبارها النهاية الحتمية، في ضمان استدامة العودة.

يعتبر اشتراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك العائدين والمجتمعات التي يرجعون إليها والسلطات الوطنية والمجتمعات المدنية في البلدان الأصلية والمفوضية والجهات الفاعلة في التنمية الدولية والإنسانية والمغتربين وغيرهم، مهمون لنجاح الإعادة إلى الوطن والاندماج مرة أخرى. تقدم الاتفاقيات الثلاثية للعودة إلى الوطن بين الدول الأصلية ودول اللجوء والمفوضية أطراً للعودة الطوعية إلى الوطن، والتي تعكس أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة والتزامات الدول فيما يتعلق بالعودة والعناصر والطرائق الأساسية للعودة الطوعية إلى الوطن.



مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: أمثلة على العودة الطوعية للاجئين

- على الرغم من البيئة المليئة بالتحديات، فقد تم إحراز التقدم في سياقات معينة. فقد انتهت العودة الطوعية للاجئين الأنغوليين، على سبيل المثال، في سبتمبر 2015، حيث عاد مع ما يقرب من 4600 شخص في تلك السنة. وبشكل عام، عاد حوالي 18000 لاجئ أنغولي إلى ديارهم منذ عام 2014.
- لمزيد من المعلومات، راجع المفوضية، "المجموعة الأخيرة من اللاجئين الأنغوليين العائدين إلى وطنهم من بوتسوانا أثناء إنهاء برنامج العودة الطوعية"، 1 نوفمبر 2013، على الرابط: <http://goo.gl/RJ4Qtg>.
- أوقفت العودة إلى الوطن في ساحل العاج في عام 2014 بسبب تفشي فيروس إيبولا غرب إفريقيا. واستأنفت العملية بعد ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2015. وبحلول حزيران/يونيه 2016، ساعدت المفوضية في توطین 16030 لاجئ إيفواري من ليبيريا في مجتمعاتهم الأصلية. كما ساعدت المفوضية العائدين في الاندماج مرة أخرى في بلدهم الأصلي بالاستعانة ببرامج توليد الدخل والتدريب ومعونات البدء. ووضعت حكومة ساحل العاج عددًا من البرامج لمساعدة العائدين على استعادة الوصول إلى أراضيهم والأطفال إلى مراحلهم التعليمية.
- لمزيد من المعلومات، راجع المفوضية، "استئناف عودة الإيفواريين من ليبيريا بعد تفشي الإيبولا"، 18 ديسمبر 2015، على الرابط التالي: <http://goo.gl/e5wlX9>.
- في عام 2015، عاد حوالي 5000 لاجئ رواندي إلى ديارهم طواعية، ليرتفع العدد الإجمالي للعائدين منذ عام 2000 لأكثر من 160000. وفي إطار إستراتيجية الحلول الشاملة للاجئين الروانديين، فقد التزمت الدول بتنفيذ عناصرها الرئيسة وإكمال جميع عمليات العودة الطوعية بالكامل في أقرب موعد لا يتجاوز 31 ديسمبر، 2017.
- للمزيد من المعلومات، اطلع على "الاجتماع الوزاري حول إستراتيجية الحلول الشاملة للبيان المشترك للاجئين الروانديين" للمفوضية، 2 أكتوبر 2015، على الرابط التالي: <http://goo.gl/etQOVM>.
- شهد عام 2016، تسارعًا في حجم ووتيرة العائدين الأفغانيين من باكستان الذي بلغ مستويات غير مسبوقة. وقد يصل العدد الإجمالي للاجئين الأفغان إلى 360000 بحلول نهاية عام 2016، محققًا زيادة 60 في المئة أعلى من التوقعات الأولية. وبذلك تتجاوز الأعداد الكبيرة للعائدين إلى المناطق ذات القدرة الاستيعابية المحدودة قدرات المساعدات الدولية. وبالإضافة إلى منح العودة إلى الوطن المقدمة للعائدين، تخطط المفوضية أيضًا لدعم الأسر المعيشية المستضعفة للتحضير لفصل الشتاء. وستشمل هذه الأسر العائدين والأشخاص المشردين داخليًا وأسرة المجتمعات المضيفة. وستشمل المساعدات مجموعة من المساعدات النقدية ومواد الإغاثة غير الغذائية. ويعتقد أن تقلص حيز اللجوء وعدم الحصول على الحماية في أي مكان آخر قد ساهم في هذه العوائد. تعمل المفوضية بالتالي على التأكيد على الضرورة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح، بهدف تحسين بيئة الحماية في أفغانستان. إذ من المهم مواصلة العمل مع حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية والشركاء على الصعيدين الإنساني والتنموي والمجتمع المدني وغيرهم من الجهات الفاعلة الأخرى لتسهيل إعادة اندماج اللاجئين العائدين ومساعدة النازحين داخليًا.
- للمزيد من المعلومات، اطلع على، "تحديث بشأن عودة اللاجئين الأفغان من باكستان، للمفوضية، تحديث رقم 24 - 17: 5 أكتوبر 2016"، على الرابط التالي: <http://goo.gl/lbL4OB>.





مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: نموذج من الاتفاقية، ثلاثي الأطراف بشأن: العهدة الطوعية الى الوطن.

يحدد نموذج اتفاق العودة الطوعية ثلاثي الأطراف بين بلد اللجوء والبلد الأصلي والمفوضية الطوعية للعودة إلى الوطن، كما يؤكد على أهمية العودة الكريمة والأمنة والحماية القانونية والبدنية في البلدان الأصلية؛ وكذلك حرية اختيار الوجهة ولم شمل الأسرة وتوثيق هوية الأفراد، والوصول إلى الخدمات بمجرد العودة إلى الوطن. كما تعزز الاتفاقيات الثلاثية أيضًا من أهمية الدور الرقابي للمفوضية والحاجة لضمان مراقبة جميع جوانب العودة الطوعية.

نموذج اتفاقية العودة إلى الوطن الطوعية ثلاثية الأطراف التابعة للمفوضية على الرابط التالي: <http://goo.gl/bb6j5O>

7.2.2 الاندماج المحلي

يمكن أن يكون الاندماج المحلي في بلد اللجوء الأول حلاً مناسباً في بعض البلدان و/أو بالنسبة لمجموعات من اللاجئين.²² وبالتالي تقدم اتفاقية عام 1951 وبروتوكول 1967 الخاص بها (اتفاقية 1951) إطاراً قانونياً لاندماج اللاجئين من قبل حكومات الدول المضيفة.

بمجرد أن تقرر دولة ما أنها ستقدم فرصاً للاندماج المحلي، فستعتمد صيغة النصوص القانونية ومدى الحاجة لتدخلات محددة لدعم العملية الشاملة على عدد من العوامل. تتضمن المجموعات التي يمكن يكون خيار الاندماج المحلي لها هو الأكثر أهمية للاجئين الذين ولدوا على أراضي بلد مضيف ممن لم تتحدد جنسيتهم أو المعرضين لخطر انعدام الجنسية واللاجئين الذين أقاموا روابط وثيقة في البلد المضيف. وعلى الرغم من الاعتراف بالتحديات التي تكثف فتح إمكانية الاندماج المحلي القانوني لأعداد كبيرة من اللاجئين، فمن المهم لجميع أصحاب المصلحة فهم الآثار السلبية للاجئين الذين يعيشون لسنوات وعقود دون أن تتضح لهم فكرة الخيارات المستقبلية المحتملة، والأخذ في الاعتبار مزايا إتاحة الفرص للاجئين للإقامة والاستثمار في البلد والمساهمة في المجتمع بأسرع وقت ممكن.

تعتمد البلدان المضيفة في بعض الأحيان نهجاً تدريجياً للاندماج المحلي عن طريق منح تصاريح الإقامة والتي تؤدي تدريجياً إلى مجموعة واسعة من الحقوق والاستحقاقات مع مرور الوقت. وتشجع المفوضية الدول على ضمان تمتع اللاجئين ببعض الحقوق - ومن بينها الحقوق التي ظهرت في اتفاقية 1951 - منذ نشوء أي حالة طوارئ، وتشمل التوثيق والمساعدة الإدارية وحرية التنقل، وكذلك الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية ولم شمل الأسرة.

في بعض الحالات، قد ترغب البلدان المضيفة في دمج السكان اللاجئين لأنها تفتقر إلى الموارد وتتطلب المساعدة والدعم من المجتمع الدولي. وتعتبر الأحداث والعمليات الأخيرة، بما فيها إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في 19 أيلول/سبتمبر 2016، عن الإرادة السياسية للقادة على مستوى العالم لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وتقاسم المسؤولية لحماية اللاجئين وتوفير الحلول على مقياس عالمي.²³

²² لمزيد من التفاصيل، اطلع على، "الاندماج المحلي"، للمفوضية المتاحة على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/pages/49c3646c101.html>

²³ الجمعية العامة للأمم المتحدة، "مشروع قرار محال من الجمعية العامة في دورتها السبعين إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين: إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين"، 13 سبتمبر 2016، متوفر على الرابط التالي: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/71/L.1



لجنة من الشباب تقسم حديقته التجارية إلى مناطق للري. وقد حصلت على الرقعة وكذلك المشورة الفنية من خبير زراعي من خلال منظمة أفريكير، أحد الشركاء غير الحكوميين للمفوضية. جميع حقوق الطبع والنشر © محفوظة لصالح المفوضية/ف. نوي/ديسمبر 2011



2011-حتى الآن

البرازيل: تعزيز الإدماج المحلي مع التركيز على سبل

A

الخلفية والأساس المنطقي

زاد عدد اللاجئين في البرازيل بشكل كبير في عام 2010، ما أدى إلى ندرة فرص العمل المبلغ عنها.

في التقييمات المختلفة التشاركية مع السكان اللاجئين، كانت الحاجة إلى العمل تطرح باستمرار باعتبارها شاغلاً رئيساً. وقد واجهت المفوضية والشركاء المنفذون تحديات في مساعدة اللاجئين المؤهلين للعثور على عمل يتوافق مع المؤهلات؛ حيث اضطرت الغالبية العظمى إلى تغيير مجال عملها أو القبول بوظائف متدنية الأجور.

صممت المفوضية إستراتيجية اندماج محلية استجابة لهذه القضايا من أجل تحسين اليد العاملة والحلول الاقتصادية للأشخاص موضع الاهتمام.

B

الجهات الفاعلة

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- السلطات المحلية للدول (لجان الدول المعنية بالهجرة واللجوء)
- اللجنة الوطنية للرفوفينوس (CONARE)
- الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والعمل التابع للشبكة المحلية للاتفاق العالمي في البرازيل
- كاريتاس
- EMDOC
- شبكة رائدات الأعمال التجارية

C

الإجراءات

← زيادة الشراكة مع القطاع الخاص

- ← تعاونت كاريتاس والمفوضية مع شركة EMDOC، وهي شركة حمامة معنية بالهجرة، في عام 2011 لتطوير برنامج لتبادل اللاجئين، وهو برنامج دعم لتوطين اللاجئين في سوق العمل البرازيلي. تشمل الأنشطة الجارية تثقيف الشركات الخاصة والعامّة بحقوق العمال اللاجئين، وبناء شراكات مع الشركات لتحسين وصول اللاجئين إلى فرص العمل ودعم اللاجئين وطالبي اللجوء في عملية طلب الوظيفة (على سبيل المثال، بإعداد السيرة الذاتية).
- ← يُجري الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والعمل التابع للشبكة الاتفاق العالمي في البرازيل، بالتعاون مع المنظمات الشريكة بما في ذلك المفوضية وكاريتاس، أنشطة بناء القدرات للاجئين. ومنذ بداية المشروع في سبتمبر 2015، عقدت مجموعة العمل عدة ورش عمل للاجئين بالإضافة إلى جلسات إعلامية لممثلي الموارد البشرية من الشركات لرفع مستوى الوعي بالحقوق لدى اللاجئين فيما يتعلق بالتوظيف. وقد نجح المشروع في تسهيل التواصل بين اللاجئين والمؤسسات. هذا وتتولى شبكة رائدات الأعمال التجارية إرشاد النساء وتقديم التوجيهات لتطوير أعمالهن.

← زيادة الشراكة مع الجامعات العامة والخاصة

- ← أشركت المفوضية 12 جامعة لتقديم خدمات الدعم لتعزيز وصول اللاجئين إلى مستويات أعلى في التعليم، بما في ذلك تسهيل إجراءات القبول للاجئين، ووصول اللغة البرتغالية وتقديم المنح لهم.

← الدعوة للبرامج الحكومية المعززة لوصول اللاجئين إلى سوق العمل

- ← دعت المفوضية لإنشاء لجان الدول المعنية حول الهجرة واللجوء. تم تأسيس هذه اللجان في أمازوناس وميناس جيراييسوريو دي جانيرو وريو جراند دي دو سول وساو باولو وبارانا. وقد اعتمدت اللجان في ريو دي جانيرو وبارانا خطة للاندماج المحلي بدعم من المفوضية. وفي أعقاب تدخلات الدعوة في ساو باولو، تم إطلاق عدد من الخدمات المستهدفة لدعم اللاجئين للدخول في سوق العمل، مثل دروس اللغة البرتغالية ووكالات التوظيف.
- ← في 3 يونيو 2015، نظمت المفوضية اجتماع مائدة مستديرة حول الاندماج المحلي يجمع بين الأعضاء الرئيسيين من حكومة البرازيل مع شخصيات المجتمع المحترمة واللاجئين ليتحدثوا عن الجوانب المختلفة للاندماج المحلي في البرازيل وعلى وجه التحديد في مدينة ساو باولو.

تمتاز دولة البرازيل ببيئتها المواتية والتي تعزز من آليات الاندماج المحلي. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، من خلال تنظيم المؤتمر الوطني للهجرة واللجوء من قبل وزارة العدل. وقد كان المؤتمر معلماً تاريخياً، فللمرة الأولى على الإطلاق تم وضع آلية مؤسسية للحكومة لتلقي المدخلات من المهاجرين واللاجئين على المستوى الوطني. وكجزء من المؤتمر، استضافت المفوضية اجتماع مائدة مستديرة لتعزيز الحوار بين اللاجئين والحكومة والمجتمع المدني. وقد شارك حوالي 150 شخصاً في الحدث، بمن فيهم اللاجئين من 12 جنسية، وممثلو الحكومة الفيدرالية وحكومة ولاية ساو باولو وحكومات البلديات.

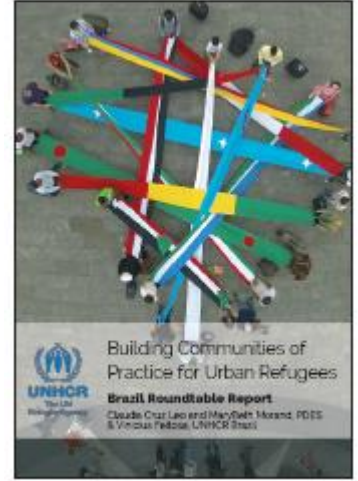
E

معلومات إضافية

"بناء دوائر الممارسات للاجئين الحضريين: تتوفر تقرير المائدة المستديرة للبرازيل، " على الرابط التالي:

<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/5613d73c9.pdf>

تتوفر المزيد من المعلومات حول برنامج الدعم لوضع اللاجئين في سوق العمل البرازيلية باللغة البرتغالية على الرابط التالي: <http://refugiadosnobrasil.com/sobre-nos>.



المفوضية: أمثلة على مشاريع كسب العيش

2016 - حتى الآن

تنوع الدخل الزراعي في أوغندا

تشجع المفوضية على اتباع نهج سبل العيش القادرة على الصمود في أوغندا لمساعدة اللاجئين والمزارعين في المجتمع المضيف على التعايش المشترك مع زيادة الدخل والحد من المخاطر الناجمة عن تغير المناخ. في إطار مختلف المشاريع، تدعم المفوضية المزارعين لتنويع أنشطتهم الزراعية من أجل زيادة الدخل ليغطي في نهاية المطاف الاحتياجات الأساسية أثناء تدني النقاط في الموسم الزراعي. على سبيل المثال، تم إدخال صيد الأسماك في بحيرة أروشينجا. وباستخدام هذه التقنية، تمكن المزارعون من الإنتاج في فترة ستة أشهر حوالي ثلاثة أطنان من السمك لكل قفص مساحته 25 مترًا مربعًا. وبذلك اكتسب المزارعون مصدرًا رئيسًا للبروتين وكذلك مصدرًا للدخل من خلال بيع ما لا يقل عن 50 بالمئة من الأسماك المحصودة. وفي أوجوماني، استفاد المزارعون من مشروع تربية النحل. فجزء من إنتاج العسل تم استهلاكه على مستوى الأسرة بينما تم بيع الباقي، مع إعادة استثمار العائدات في خلايا نحل إضافية.

تعزيز سبل العيش المستدامة الموجّهة نحو السوق بمنطقة غوري التشادية

يهدف هذا البرنامج إلى دعم اللاجئين والمزارعين في المجتمع المضيف في بناء أصول سبل كسب العيش في سلاسل القيمة الزراعية المختارة التي تمتاز بإمكانات للنمو في المنطقة. يتم تجميع المزارعين الذين يتلقون تدريبًا على أفضل الممارسات الزراعية في جمعيات تعاونية لتحقيق وفورات الحجم وجني الفوائد من التسويق الجماعي، ويتم منحهم حق الوصول إلى الموارد المالية لتوسيع إنتاجهم. ويتم تحديد التدخلات بناءً على الاحتياجات والقدرة على تحقيق تأثيرات سريعة الربح. فعلى سبيل المثال، في عام 2016، تم تأسيس العيادات البيطرية ومحلات توريد المدخلات لتوفير سهولة الوصول إلى الخدمات من خلال المبادرات الخاصة التي تُدار بشكل جماعي.

مشروع الإنتاج الزراعي المروي في إثيوبيا

دعمت المفوضية المزارعين في دولو-آدو، التي تعتبر منطقة شبه قاحلة في إثيوبيا، على معالجة الإجهاد المائي من خلال الوصول إلى ماء الري. وقد تم وضع مخططات كبرى للمياه بالتعاون مع تعاونيات المزارعين المتكونة من اللاجئين و أفراد المجتمع المضيف. و شمل الوصول إلى الماء مناطق موسعة لزراعة المحاصيل و ساهم في تحسين الحقول و في الحد من الصدمات الموسمية. و قد تلقى المزارعون تدريبًا على أفضل الممارسات الزراعية وتم توجيههم نحو المنتجات الخاضعة لدوافع السوق كما تلقوا أيضًا تدريبًا حول أدوات ومدخلات الإنتاج التي لم يكن من الممكن الوصول إليها في المنطقة وتم شراء الجرارات وإعطاؤها للجمعيات التعاونية لتقديم خدمات الإنتاج لجميع الأعضاء.

النهج التدريجي: الوصول إلى الأسر التي تعيش في فقر شديد في بوركينافاسو

أطلقت المفوضية عدة مبادرات تقوم على النهج التدريجي لبناء الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة. يهدف النهج التدريجي، المترسخ في الإستراتيجية العالمية لموارد المفوضية الخاصة بسبل العيش 2014-2018، إلى أن يقدم للعمليات التي تقوم بها المفوضية أساليب مبتكرة تستند إلى السوق لبناء الاعتماد على الذات لدى اللاجئين. وينطوي النهج على تحديد الأسر الأكثر ضعفًا داخل المجتمع، وتوفير تحويلات نقدية محددة الزمن ومنتظمة لتمكينهم من تلبية الاحتياجات الأساسية، وتطوير قدرتهم على توفير المال كأداة لبناء القدرة على الصمود وتعزيز مهاراتهم التقنية وزيادة الأعمال من خلال التدريب على سبل العيش. ويجري إدماج هذا النهج في مشروعين لسلسلة القيمة في مخيمات اللاجئين في منطقة الساحل في بوركينافاسو. إذ تهدف المشاريع إلى تحفيز أنشطة مربحة ومستدامة مدرة للدخل للاجئين في مالي والمجتمعات المضيقة. وبنهاية المشاريع، يكون المشاركون قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية باستخدام قدراتهم ومواردهم ومصادر تمويلهم. فالمشاريع مبنية على نهج متسلسل للاعتماد على الذات يتألف من تحليل السوق ودعم الاستهلاك وبناء القدرات وبناء الأصول والمنح النقدية/رأس المال والوصول إلى الائتمان. ويدعم حاليًا اثنا عشر مدربًا للاجئين 300 مشارك في هذا النهج.

و في سياق لاجئي بوركينافاسو، يتمثل الهدف من النهج التدريجي في مساعدة الأشخاص ذوي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة الانتقال من مستوى إلى آخر إلى أن يعتمدوا على أنفسهم. إذ يتمثل الهدف في جلب المشاركين الإضافيين بشكل تدريجي ليحلو محل المتقنين خلال البرنامج بمساعدة واحد من المتخرجين المتدربين. وخلال تطور المشروع، حددت المفوضية الحاجة إلى مزيد من العمل مع بعض المشاركين للمساعدة في إدارة الدخل والتصدي للتحديات الاجتماعية المقدمة. وتساعد زيادة العمل مع المجتمعات على تحليل القضايا وتحديد النهج التي ستدعم استدامتها.



في مطار مالبينسا، تم لم شمل أسرة لاجئ مصري مقيم في ميلانو مع زوجته وأطفاله بعد انفصال عامين. حقوق الطبع والنشر © محفوظة لصالح المفوضية/ سي. روسو/ يوليو 2016

7.2.3 إعادة التوطين

إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث حيث يمكن أن تكون إمكانية تمتعهم بالحماية على المدى الطويل والاندماج في المجتمع المضيف حلاً لبعضهم، خاصة أولئك الذين لديهم احتمالات محدودة للاندماج المحلي أو العودة الطوعية، أو للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يستطيعون الحصول على الحماية الكافية في بلدهم الأصلي أو بلد اللجوء.²⁴

في سياق الحركات المختلطة، يمكن أن تكون إعادة التوطين آلية فعالة لمشاركة المسؤولية والتعاون الدولي، حيث تتيح خيارات لمساعدة بلدان اللجوء الأولى بالاتساق مع مبدأ التضامن الدولي. ويمكن لاتفاقيات إعادة التوطين أن تشجع الدول الساحلية بأن تسمح بنقل اللاجئين الذين تم إنقاذهم في البحر، وذلك بأن تفرّق بين مسؤولياتها لتوفير ترتيبات الإيواء الأولي والمعالجة عن توفير الحلول طويلة المدى. ويعتبر ذلك الآن العملية الأكثر أهمية نظراً لنمو إعادة التوطين في الحجم والنطاق، بسبب تزايد اهتمام الدول في استخدام إعادة التوطين وغيره من أشكال القبول كاستجابة للاجئين. ويتجلى ذلك في كل من العدد المتزايد للبلدان التي تقدم أماكن لإعادة التوطين وتضاعف عدد طلبات دعاوى اللجوء لإعادة التوطين التابعة للمفوضية في 2012. وقد التزمت الدول مؤخراً بزيادة نطاق وعدد السبل القانونية المتاحة للاجئين للاعتراف بهم أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة في إعلان نيويورك.²⁵ وفي سياق الهجرة المختلطة، سيعود الالتزام المتزايد من ناحية المجتمع الدولي بتقديم المزيد من فرص إعادة التوطين للاجئين بالنفع على بلدان اللجوء التي تكافح عادةً للتأقلم مع توفير الحماية والحلول للاجئين.

24 تتوفر المزيد من المعلومات عن إعادة توطين اللاجئين على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/pages/4a16b1676.html>

25 في 19 سبتمبر 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الالتزامات لتحسين حماية اللاجئين والمهاجرين أطلقت عليها إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين. يعتبر الملحق الأول من الإعلان إطاراً للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وقد عُقد مؤتمر قمة القادة بشأن اللاجئين في 20 أيلول/سبتمبر، بمبادرة الرئيس أوباما، حيث قدمت الدول التزاماتها لدعم اللاجئين والدول المضيفة.



مصر: إعادة التوطين كأداة حماية لضحايا

A

الخلفية والأساس المنطقي

نظرًا للموقع الجغرافي الذي تتمتع به مصر، فهي تعد مركزًا هامًا للتدفقات المهاجرة المختلطة النازحة من القرن الإفريقي إلى إسرائيل وأوروبا وتتواصل منذ عام 2006 عمليات تهريب الأفراد الوافدين غالبًا من القرن الإفريقي عبر شرق السودان وسيناء إلى إسرائيل. وقد تحولت هذه الانتقالات الطوعية في الأساس إلى تحركات تتخللها عمليات اختطاف وتزايد الاتجار الوحشي بالبشر اعتبارًا من عام 2010 تقريبًا فصاعدًا.

تشمل أعداد الضحايا الرجال والسيدات والأطفال والرضع الفارين من الظروف اليائسة بالفعل في إريتريا وإثيوبيا. فقد تم اختطاف البعض منهم من مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة أو تم تهريبهم عبر الحدود بواسطة وسطاء. وقد نُقل بعدها الضحايا إلى سيناء حيث تم بيعهم، لأكثر من مرة في بعض الأحيان، لمجموعات البدو. وبمجرد وقوعهم في أيدي المتاجرين، تصل فديتهم إلى 33000 دولار. ويتم الاحتفاظ بالأشخاص المتجر بهم في المنازل والمخيمات القريبة من الحدود الإسرائيلية في ظروف غير إنسانية حيث يتعرضون للتعذيب اليومي. كما تتعرض غالبية النساء والعديد من الرجال لأنماط من العنف الجنسي على أساس مستمر، تمتد غالبًا لفترات طويلة من الزمن. وقد ساهمت الأسر والمجتمعات في البلدان الأصلية ومجتمعات الشتات في جميع أنحاء العالم على مدار سنوات في عمليات التحصيل لدفع الفدية.

وجد الأشخاص الذين أفرج عنهم أو فروا من المتاجرين أنفسهم عالقين في القاهرة. وقد واجه الاندماج المحلي لضحايا الاتجار بالبشر تحديات، لا سيما في السياق غير المستقر من الناحية السياسية، بسبب مخاوف الحماية المتزايدة والصدمات النفسية والاجتماعية للضحايا ومحدودية خيارات الاعتماد على الذات أو انعدامها. وفي هذا السياق، عملت المفوضية على إيجاد فرص لإعادة التوطين لضمان حصول الضحايا وأسرهم على حماية فعالة في بلد ثالث.

B

الجهات الفاعلة

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- المنظمة الدولية للهجرة
- المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك إفريقيا ومساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وخدمات اللاجئين سانت أندرو والمنظمات المجتمعية الإثيوبية والإريترية
- دول إعادة التوطين، ولا سيما الدول المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا

C

الإجراءات

← استخدمت المفوضية إعادة التوطين كأداة حماية لضحايا الاتجار بالبشر عبر سيناء التي واصلت التصدي لمشاغل الحماية وبالأخص خطر إعادة الاختطاف في القاهرة. ولم يكن الاندماج المحلي خيارًا صالحًا و ذلك لعدم توفر الخدمات المناسبة لعلاج الضحايا المصابين بشدة بصدمات الاتجار البشر والتعذيب، وبسبب المخاطر المستمرة للتعرض للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

← زودت المفوضية ضحايا الاتجار بالبشر بإمكانية الوصول إلى الإجراءات المتسارعة للتسجيل وتحديد وضع اللاجئين وكذلك الاستخدام الميسر للحلول المستدامة، ولا سيما إعادة التوطين في دول ثالثة.

← تعاونت المفوضية بشكل وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة باعتبارها المؤسسة الشريكة الرئيسية لتوفير المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر في مصر، إلى جانب العديد من المنظمات غير الحكومية بما في منظمة مساعدة اللاجئين في إفريقيا والشرق الأوسط وسانت أندريو لخدمات اللاجئين وعدد من المنظمات المجتمعية. وقد عملت هذه المنظمات معًا لتحديد ومعالجة الأفراد المستضعفين من أجل إعادة توطينهم.

D

المراجعة

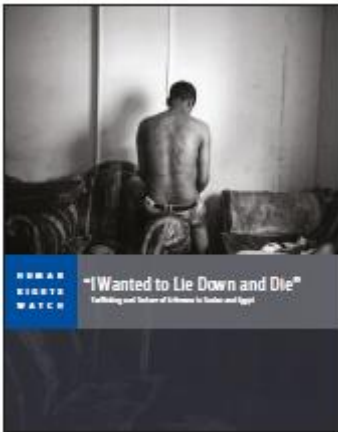
تؤدي إعادة التوطين دورًا حاسمًا في تزويد ضحايا الاتجار بالبشر الإثيوبيين والإريتريين بالقدرة على الوصول إلى الحلول المستدامة. وقد كانت بلدان المقصد الرئيسة لإعادة التوطين خلال هذه الفترة الدول المتحدة وكندا وأستراليا. واعتبارًا من 1 مارس 2016، تمت إعادة توطين الغالبية العظمى من ضحايا الاتجار الذين تم تحديدهم في الفترة بين 2012 و2014 في دول ثالثة. وقد غادر أكثر من 200 من ضحايا الاتجار الإثيوبيين والإريتريين إلى العديد من بلدان إعادة التوطين المختلفة، بينما لا يزال 85 منهم في مراحل متباينة من عملية إعادة التوطين وسيغادرون قريبًا. بالرغم من الانخفاض الكبير في عدد حالات الاتجار بالبشر في مصر منذ عام 2014، إلا أن المفوضية تواصل دعم ضحايا الاتجار في المنطقة، بما في ذلك من خلال إعادة التوطين حيثما كان ذلك هو الخيار الأنسب.

E

معلومات إضافية

لمزيد من المعلومات حول الاتجار بالبشر عبر سيناء، راجع هيومن رايتس ووتش، *أريد أن أستلقي وأموت: الاتجار في الإريتريين وتعذيبهم في السودان ومصر*، 11 فبراير 2014، ISBN: 978-1-62313-0978، على الرابط التالي: <http://goo.gl/9l2FN7>

لمزيد من المعلومات حول إعادة توطين اللاجئين، راجع المفوضية، *"إعادة التوطين"*، على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/resettlement.html>





2013-حتى الآن

المفوضية: تعزيز جهود تقاسم المسؤولية عن طريق

A

الخلفية والأساس المنطقي

ردًا على حالات التشرّد واسعة النطاق وطويلة الأمد للسوريين، وكجزء من المسؤوليات الدولية لمشاركة الجهود، تم تشكيل المجموعة الأساسية لأصدقاء سوريا في عام 2013.

وقد تم تشكيل المجموعات الأساسية تحت مظلة منتديات إعادة التوطين الرئيسية التابعة للمفوضية - الفريق العامل المعني بإعادة التوطين والمشاورات الثلاثية السنوية بشأن إعادة التوطين لتهيئة مكان للدول للتعاون في برامج إعادة التوطين للسكان أفرادًا وجماعات. تأسست هذه المجموعات من خلال اتفاق دول إعادة التوطين والتقييم المشترك للمفوضية لوضع نهج منسق متعدد السنوات.

تهدف المجموعة الأساسية لأصدقاء سوريا إلى:

- تأمين فرص متزايدة لإعادة توطين اللاجئين السوريين وقبولهم لأسباب إنسانية،
- زيادة التعاون والدعم لتنفيذ عمليات إعادة توطين أكثر كفاءة وفعالية بدءًا من مرحلة تحديد الهوية وحتى المغادرة،
- تعزيز الحوار مع الدول المضيفة للإعراب عن تضامنها ودعمها لإعادة توطين اللاجئين وحمايتهم.

B

الجهات الفاعلة

- تتألف المجموعة السورية حاليًا من 29 دولة ومنظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي.

C

الإجراءات

◀ اجتمعت المجموعة الأساسية لأصدقاء سوريا منذ إنشائها لأربع مرات على الأقل في جنيف كل عام، كما أجرت زيارات ميدانية إلى مصر والأردن ولبنان وتركيا للاجتماع مع الحكومات المضيفة وموظفي المفوضية واللاجئين السوريين وقد ساعدت هذه الزيارات في إحاطة الدول علمًا بالسياقات التشغيلية لإعادة توطين اللاجئين، كما وفرت فرصًا لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك مع الحكومات المضيفة، ووضعت الأساس لزيادة فرص إعادة توطين اللاجئين السوريين وقبولهم الإنساني.

◀ كما تعقد المجموعة الأساسية لأصدقاء سوريا، مرة واحدة في العام، اجتماعًا للفرق العاملة لممثلي الدول المستقبلية للاجئين المجاورة للجمهورية العربية السورية للعمل معًا في جنيف وتبادل المعلومات وتقديم ملاحظات حول تنفيذ برامج إعادة توطين اللاجئين السوريين وقبولهم الإنساني.

◀ شكّل الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقاسم المسؤولية العالمية عن طريق فتح مسارات لقبول اللاجئين السوريين، المنعقد في 30 آذار/مارس 2016، نتاجًا لتعاون المجموعة الأساسية لأصدقاء سوريا مع المفوضية لتعزيز المسارات الإضافية للاجئين السوريين من خلال الأساليب المبتكرة. يهدف الاجتماع إلى تأمين تعهدات للفرص المتزايدة لقبول اللاجئين السوريين، حيث وضعت الهدف لعشرة بالمئة من سكان اللاجئين السوريين (أو 480000 مكان). وقد كان النجاح حتى الآن مثيرًا للإعجاب، فقد تم تخصيص ما يقرب من 225000 مكان لإعادة التوطين وغيره من المسارات الأخرى.

D

المراجعة

أدت المجموعة الأساسية لأصدقاء سوريا دورًا هامًا في حشد الدعم لإعادة التوطين على نطاق واسع كما اختبرت نهجًا جديدة للتجهيز وإقامة صلة مع الدول المضيفة للاجئين المجاورة للجمهورية العربية السورية. وقد أظهرت أن إعادة التوطين على نطاق واسع يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتقاسم المسؤولية عن حماية اللاجئين. فعن طريق إعادة توطين اللاجئين الأكثر ضعفًا، يمكن أن يترتب على تقاسم المسؤولية الدولية تحقيق أرباح حماية من خلال، على سبيل المثال، التخفيف من الضغوط على الخدمات الحرجة الصحية والاجتماعية في البلدان المضيفة. تمثل المجموعة الأساسية لأصدقاء سوريا مثالاً واضحًا للجهود متعددة الأطراف المستهدفة في وضع لجوء محدد ترتب عليه زخم سياسي أدى إلى انخراط المزيد من الدول، وتوفر مسارات أكثر لعدد أكبر من اللاجئين في نهاية المطاف.

7.2.4 سبل توفير الحماية والتوصل للحلول

تسهم المسارات التكميلية في زيادة نطاق الوسائل الآمنة والمنظمة التي يستعين بها اللاجئون للوصول إلى حلول مستدامة لاحتياجات الحماية الدولية الخاصة بهم. كما قد تقدم المسارات التكميلية حلولاً دائمة على الفور أو تساهم في توفير حلول مستدامة تتحقق تدريجيًا من خلال استخدام سلسلة من تصاريح الإقامة أو التأشيرات.

ومن السمات الخاصة للمسارات التكميلية استخدامها من قبل اللاجئين بصفة عامة على نحو مستقل. وذلك حيث يستخدم اللاجئون بالفعل العديد من الطرق القائمة، ولكن مع تزايد الانفتاح من جانب الدول، فلدى المفوضية وغيرها من الشركاء فرصة لدعم استخدامهم المتزايد وكذلك إنشاء المزيد. وبالرغم من أن المسارات ما زالت تتطور، فسيُتوخى من الدعم المقدم من المفوضية والمنظمات الأخرى رفع الحواجز وتسهيل الاتصالات وتطوير الأنظمة وتحسين معايير الحماية وكذلك مراقبة العمليات والنتائج لضمان توفير الحماية والمساعدة على تحقيق نتائج صالحة.

يمكن العثور على المسارات التكميلية من خلال الدخول المؤقت العام للدول الأعضاء التي تتكلم بصفتها المنفردة وبرامج الهجرة أو الإقامة الدائمة، أو خلا من ل من مزيج الدخول اللد لمؤقت ول المختلفة وبرامج الإقامة الدائمة أو الهجرة. وتشمل (على سبيل المثال لا الحصر)، ما يلي:

- لم شمل الأسرة لأفراد الأسرة الممتدة الذين لا يندرجون ضمن معايير إعادة توطين اللاجئين؛
- دخول المهارات والمعتمد على النقاط أو غيره من المخططات الأخرى؛ و
- برامج التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك البرامج التي تشمل رعاية المجتمع أو المؤسسة.

قد تكون المسارات ذات نطاق محلي أو إقليمي أو عالمي، أو مصممة لخدمة عدد محدود من الجنسيات، والمهن والمهارات أو غيرها من الفئات. وهي تتحقق على الأرجح بالشراكة مع الجهات الفاعلة بالمجتمع المدني. على سبيل المثال، يمكن العثور على مسار للحلول من خلال التأشيرات أو التصاريح التي تعزز (تسهل) الدراسة للتلمذة الصناعية ثم التدريب المهني للعمل؛ أو الإقامة من خلال الدراسة من أجل العمل لفترة طويلة.

تتخذ المسارات التكميلية أشكالاً متعددة ولكنها يجب أن تكون جزءاً من النهج التدريجي للحلول الشاملة، إلى جانب الحماية الدولية المستمرة والتقدم المتواصل نحو مزيد من التمتع بالحقوق، أثناء السعي لحلول دائمة وشاملة. فجميع الأطراف المعنية بحاجة إلى الالتزام بتسهيل تطوير المسارات ليترتب عليها تحسين الحماية وفرص التوصل لحلول وعندما تعرض الفرص للاجئين لمخاطر العودة القسرية، سواء على الفور أو في المستقبل، فيجب على المفوضية ألا تدعمها كمسار للحصول على الحماية والحلول.

ستعمل المفوضية مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص واللاجئين أنفسهم لتحديد مسارات صالحة للحماية والحلول. كما ستقوم المفوضية بتسهيل وصول اللاجئين إلى المعلومات الموثوقة والبرمجة والدعوة التي تساعد على رفع الحواجز، وتقديم أو تسهيل تقديم المشورة للاجئين، بحيث يكونون في وضع يُمكنهم من الاستفادة من توافر المسارات التكميلية.



2013-حتى الآن

البرازيل: السبل التكميلية لتوفير الحماية والحلول

A

الخلفية والأساس المنطقي

تصدر القنصليات البرازيلية في الشرق الأوسط، منذ عام 2013، تأشيرات خاصة في إطار الإجراءات المبسطة للأشخاص المتأثرين بالنزاع في سوريا تتيح لهم السفر إلى البرازيل، حيث يمكنهم التقدم بطلب لجوء. وتهدف هذه الممارسة، المعتمدة على القرار المعياري رقم 17، الصادر في 20 سبتمبر 2013 بواسطة حكومة البرازيل، إلى فتح مساحة للجوء أمام الشعب السوري في البرازيل على أساس نهج "المسؤولية المشتركة" للسعي لحلول شاملة للأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية.

وعلى الرغم من البعد الجغرافي، فقد مددت البرازيل سياسة الباب المفتوح هذه في سبتمبر 2015 لعامين إضافيين لتعطي لمزيد من الأشخاص فرصة إعادة بناء حياتهم بعد فرارهم من العنف في الجمهورية العربية السورية.

B

الجهات الفاعلة

- حكومة البرازيل
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

← بحلول أكتوبر 2015، تلقى 8000 شخص من المتضررين من الصراع السوري تأشيرات خاصة صدرت وفقًا لقرار رقم 17 وكان بمقدورهم البدء في إعادة بناء حياتهم في البرازيل.

← في 5 أكتوبر 2015، وقعتا المفوضية وحكومة البرازيل اتفاقية تعاون لتعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على التعاون في برنامج التأشيرات الخاص بالبرازيل للأشخاص المتضررين من الصراع في سوريا.

← في 5 أكتوبر 2015، وقعتا المفوضية وحكومة البرازيل اتفاقية تعاون لتعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على التعاون في برنامج التأشيرات الخاص بالبرازيل للأشخاص المتضررين من الصراع في سوريا. ويتم وضع إجراءات أفضل لتحديد الأفراد والأسر المعنية التي يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على تأشيرة خاصة، والذين قد يرغبون في متابعة الحماية والحلول في البرازيل. وعلى حد سواء، يمكن للمواطنين السوريين وغيرهم من المتضررين من الصراع في سوريا الاستفادة من هذا البرنامج. كما يشمل التعاون بين المفوضية والبرازيل تبادل المعلومات والخبرات والتجارب.

← تقدم المفوضية، بموجب الاتفاقية، أنشطة لبناء القدرات وتدريبًا للتمثيل القنصلي البرازيلي في الأردن ولبنان وتركيا حول تقنيات المقابلات والتعرف على المرشحين المحتملين للحصول على تأشيرات بناء على السياسة الإنسانية للحكومة البرازيلية.

تتألف برامج التأشيرات الخاصة البرازيلية من بادرة مهمة للتضامن الدولي تقدم نهجًا تدريجيًا للحلول، من خلال تزويد اللاجئين بفرصة لمتابعة مسار تكميلي بديل للحماية والحلول. فطالبو اللجوء في البرازيل سيمكنهم الوصول إلى العمل والتعليم في الوقت الذي ينتظرون فيه نتيجة طلب اللجوء. فالتشريع البرازيلي يمتد إلى اللاجئين ليقدّم لهم عددًا من الحقوق، مثل العمل والتعليم والصحة والتنقل داخل الأراضي الوطنية، ما يتيح لحاملي التأشيرات إعادة بناء حياتهم في البرازيل.

لمزيد من المعلومات راجع المفوضية، "البرازيل والمفوضية تعززان الشراكة لمساعدة اللاجئين الفارين من الصراع السوري"، 7 أكتوبر 2015، على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/5615130c6.html>.

